الأسواق

أخذت أسواق الأسهم استراحةً الأسبوع الماضي مع الأسهم الأوروبية التي أنهت الربع الأول بأسوأ انخفاض فصلي منذ العام 2003 وبعد أن وجّهت اليابان ضربةً بعد تأكيد "تانكان" أنّ "الأبينوميكس" أي سياسة رئيس وزراء اليابان الاقتصادية هي أقرب إلى السحر "الفودو" من السياسة الاقتصادية.

وكان أداء "وول ستريت" أفضل، ولكن فشل تقرير الوظائف الذي كان قويًّا والخطاب الحذر بنسبة أسعار الفائدة من قبل ييلن في تعويض التشاؤم بشأن أرباح الشركات. وكانت الأسواق الإقليمية مختلطة مثل معظم الأسواق الناشئة. أمّا فيما يخصّ العملات ، فقد عانى الدولار من نكسة أخرى أدّت إلى تراجعه بسبب تصريحات يلين، وإلى أدنى مستوى له منذ تشرين الأول/أكتوبر مقابل سلة من العملات وأسوأ أداء فصلي منذ الربع الأول من العام 2011. أمّا أسعار النفط الخام فتقلّبت ردًّا على تعاقب الأمل وخيبة الأمل فيما يتعلق باتفاق تجميد الإنتاج بين معظم المنتجين من أوبك ومن خارجها، مسجّلةً انخفاضًا أسبوعي. وأدّى عدم اليقين والشعور بالضيق في أسواق الأسهم إلى إغلاق أسعار الذهب الأسبوعية بإيجابيةٍ مرّةٍ أخرى.

التطورات العالمية

الولايات المتحدة

- فاقت **نسبة الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة** التوقعات إذ زادت 215000 في آذار/مارس، في حين ارتفع معدل البطالة إلى 5.0٪، مع عودة عدد من الأمريكيين من جديد إلى سوق العمل بسبب آفاق عمل أفضل.
- أكد **رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يلين** أنّ مخاطر هبوط النمو في الولايات المتحدة بسبب الوضع العالمي غير مؤكدة. وأشارت إلى أن قدرة البنك الاحتياطي الفيدرالي "غير متكافئة" في الردّ على الصدمات الاقتصادية وقلّلت من شأن ارتفاع التضخم الأساسي قائلتًا إنّه "من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت هذه الوتيرة السريعة الأخيرة ستستمرّ". وناقض بيان ييلن التصريحات الايجابية الأخيرة من قبل العديد من أعضاء اللجنة الفيدرالية.
- ارتفع **إنفاق المستهلكين في الولايات المتحدة** بنسبة 0.1٪ على أساس شهري في شباط/فبراير، وهو نفس المعدل البسيط الذي كان في كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر. وارتفع الدخل الشخصي والدخل الشخصي المتاح (DPI) بنسبة 0.2٪ على أساس شهري في شباط/فبراير بعد ارتفاع بقوة بنسبة 0.5٪ في كانون الثاني/يناير وهو أعلى مستوى خلال 7 أشهر.
- ارتفع **المؤشر القومي الأمريكي "كيس شيلر" لأسعار المنازل القائمة** بنسبة 5.4٪ على أساس سنوي في كانون الثاني/يناير ارتفاعًا طفيفًا من نسبة 5.3٪ في كانون الأول/ديسمبر وارتفع المؤشر لأسعار المنازل المركّب لـ 20 مدينة بنسبة

5.7٪ على أساس سنوي في كانون الثاني/يناير مقارنة مع 5.6٪ في كانون الأول/ديسمبر.

- وبلغ **المؤشر** الصناعي لإدارة الانتاج**ISM** 51.8 في آذار/مارس، مرتفعًا عن نسبة شباط/فبراير التي بلغت 49.5 وأعلى من توقعات السوق التي كانت 50.7. ونما نشاط الصناعات التحويلية للمرة الأولى في ستة أشهر (عبور العتبة بين الركود والتوسع) في حين ارتفع الانتاج والطلبيات الجديدة والأسعار، بينما انخفض التوظيف.
- انخفض **معدل تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي الأمريكي** 0.1٪ على أساس شهري في شباط/فبراير بعد ارتفاعه 0.1٪ في كانون الثاني/يناير. وانخفض معدل تضخم السلع إلى 0.6٪ مع تضخم السلع المعمرة عند 0.3٪، وهو الانخفاض الرابع في الـ 6 أشهر الماضية. وانخفضت الأسعار غير المعمرة 0.8٪ للشهر الرابع على التوالي، ويرجع ذلك في معظمه إلى انخفاض أسعار الطاقة.
- ارتفع **مؤشر ثقة المستهلك "كونفرنس بورد"** 2.2 نقطة ليبلغ 96.2 في آذار/مارس. وكان مؤشر الثقة مستقرًّا نوعًا ما خلال الأربعة أشهر الماضية وذلك بفضل تحسّن سوق العمل وانخفاض أسعار الطاقة. إلا أن **مؤشر ثقة المستهلك من جامعة ميتشجان** لشهر آذار/مارس فانخفض 0.7 نقطة ليصل إلى 91، وهو أدنى مستوى منذ تشرين الأول/أكتوبر.
- ارتفعت **طلبات إعانة البطالة الأمريكية** 11000 لتصل إلى 276000 وهو ثالث مكسب أسبوعي على التوالي. كما ارتفع المتوسط المتحرك لمدة 4 أسابيع من 259750 إلى 263250، ولكن لا يزال أقلّ بكثير من معدّل الـ 300000 الذي شدّد على ظروف السوق القوية. وانخفضت المطالبات المستمرة من 2.18 مليون إلى 2،173.
- ازداد **انكماش الإنتاج الصناعي البرازيلي** ليبلغ 13.2٪ على أساس سنوي في شباط/فبراير، بعدما بلغ 11.4٪ في كانون الثاني/يناير، بسبب ضعف الحكومة على نحو متزايد مع اتّساع فضيحة "بتروبراس".

أوروبا

- حافظ **معروض النمو النقدي السنوي M3 في منطقة اليورو** على نسبة 5٪ على أساس سنوي في شباط/فبراير. وكان عنصر الائتمان لمؤشر M2 مرة أخرى المحرّك الرئيسي بفضل التيسير الكمي للبنك المركزي الأوروبي.
- وصل **معدل التضخم في منطقة اليورو** إلى 0.1٪ على أساس سنوي في آذار/مارس بعدما كان 0.2٪ في شباط/فبراير كما هو متوقع. لكنّ معدل التضخم الأساسي ارتفع بنسبة 0.9٪ بعدما كان 0.8٪.

- تراجع **مؤشر الثقة الاقتصادية في منطقة اليورو** إلى 103 في آذار/مارس بعدما كان 103.9 في شباط/فبراير.
- استقر **مؤشر ثقة المستهلك في المملكة المتحدة** في آذار/مارس عند 0.0 بشكل رئيسي بسبب المخاوف حول نتائج استفتاء المملكة المتحدة ومؤخّرًا بسبب الاضطراب في الأسواق المالية.
- انخفضت **الثقة في قطاع الأعمال في إيطاليا** إلى 100.1 بعدما كانت 103.2 في شباط/فبراير، بينما ارتفعت ثقة المستهلك إلى 115 بعدما كانت 114.5.
- ارتفع **مؤشر أسعار المنازل في المملكة المتحدة على الصعيد الوطني** 0.8٪ على أساس شهري في آذار/مارس (5.75٪ على أساس سنوي)، وهو أعلى مستوى خلال هذا العام مقابل 0.4٪ في شباط/فبراير (4،8٪ على أساس سنوي).
- بلغ **معدل البطالة في ألمانيا** 6.2٪ في آذار/مارس للشهر الثالث على التوالي. كما ارتفع معدل البطالة في ايطاليا إلى 11.7٪ في شباط/فبراير بعدما كان 11.6٪ في كانون الثاني/يناير بسبب انتهاء صلاحية خفض الضرائب على التعيينات الجديدة.
- تراجعت **مبيعات التجزئة الألمانية** 0.4٪ على أساس شهري في شباط/فبراير بعدما كانت 0.1٪ في كانون الثاني/يناير.

آسيا والمحيط الهادئ:

- ارتفع **مؤشر مديري المشتريات الصيني الرسمي** بشكل غير متوقع للمرة الأولى في 9 أشهر إلى 50.2 في آذار/مارس بعدما كان 49 في شباط/فبراير، ممّا زاد الآمال بانحسار الهبوط في التصنيع. بينما انتعش الانتاج، وكذلك الطلبات الأجنبية والمحلية الجديدة، ولا تزال المصانع تستغني عن التوظيف.
- خفضّت **"ستاندرد أند بورز" توقعاتها** بشأن **الصين** من مستقرة إلى سلبية، نتيجة لإعادة التوازن الاقتصادي المتباطئ.
- تراجع **الإنتاج الصناعي لليابان** 6.2٪ على أساس شهري (1.5٪ على أساس سنوي) في شباط/فبراير. ويسيء ارتفاع قيمة الين وضعف الطلب العالمي إلى الشركات المتوجّهة للتصدير في اليابان.
- أعربت **شركات التصنيع اليابانية الكبرى** عن شكوكها حول أبينوميكس، كما انخفض مؤشر الثقة في قطاع الأعمال تانكان للشركات المصنعة الكبيرة إلى 6 في الربع الأول مقابل 12 في الربع الرابع، وهو مستوى قياسي منذ منتصف العام 2013.
- ارتفعت **مبيعات التجزئة اليابانية** 0.5٪ على أساس سنوي في شباط/فبراير، بعد تراجع كانون الثاني/يناير الذي كانت نسبته 0.2٪. وكان الإنفاق على مدى الأشهر القليلة الماضية ضعيفًا لأنّ الأجور كانت في حالة ركود. وارتفعت

النفقات المنزلية 2.2٪ على أساس سنوي في شباط/فبراير بعد الانخفاض في كانون الثاني/يناير بنسبة 2.6٪.

- اتّسع **العجز التجاري في هونج كونج** إلى 33.1 مليار دولار هونج كونج في شباط/فبراير بعدما كان 17.5 مليار دولار هونج كونج في كانون الثاني/يناير.
- ارتفع **مؤشر ثقة المستهلك لبنك كوريا** نقطتيْن ليصل إلى مستوى محايد وهو 100 في آذار/مارس. ارتفع مؤشر الشعور في معظم المؤشرات الفرعية، على الرغم من أن مؤشر الشعور بشأن خطط الإنفاق لا يزال ثابتًا.
- ازداد **الفائض التجاري الشهري في كوريا** ليصل 9.8 مليار دولار في آذار/مارس، بعدما كان 7.4 مليار دولار في شباط/فبراير. تراجعت الصادرات 8.2٪ على أساس سنوي في آذار/مارس، مقابل انخفاض 12.2٪ في شباط/فبراير. وانخفضت الواردات 13.8٪، متحسّنةً عن نسبة شباط/ فبراير التي بلغت 14.6.
- تحسّن **الإنتاج الصناعي في كوريا** في شباط/فبراير، بزيادة 2.4٪ على أساس سنوي بعد انخفاض 2.2٪ في كانون الثاني/يناير.
- انخفضت **تجارة التجزئة الكورية** 1.8٪ على أساس شهري في شباط/فبراير بعد انخفاض 1.4٪ في كانون الثاني/يناير.
- انخفض **معدل التضخم الكوري** 1٪ على أساس سنوي بعدما كان 1.3٪ في شباط/فبراير ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض حادّ في تكاليف النقل، في حين واصلت أسعار الغذاء في نموّها بشكل مطرد.
- انخفض **الإنتاج الصناعي في تايلاند** 1.6 على أساس سنوي في شباط/فبراير بعد تراجعها 3.5٪ في كانون الثاني/يناير وكانت المصدر الرئيسي لهذا التراجع تدهور في إنتاج السيارات والمنتجات المعدنية.

الخلاصة: أتت الأرقام الاقتصادية الأسبوع الماضي ببعض التفاؤل ، وهو أمر نادر لم يحدث على مدى الربعين الماضيي. تحسن سوق العمل في الولايات المتحدة بقوة وبدأ التفاؤل يسود حول أوضاع قطاع الصناعات التحويلية الصيني الذي كان إنتشر تراجعه إلى أجزاء أخرى من آسيا باستثناء اليابان.

هل نشهد نقطة تحول حقيقية في الإقتصاد أم لا ؟ هذا سيكون محور التركيز الرئيسي للنقاش داخل مجلس الاحتياطي الفيدرالي. بوجهة نظر المعتدلين والمعارضين لرفع أسعار الفائدة توقعات التضخم لا تزال راسية، ونمو الأجور متواضع والمخاطر العالمية تلوح في الأفق. أمّا بوجهة نظر الراديكاليين فعلى العكس ،نسبة البطالة تنخفض، الصناعات عادت إلى النشاط ، وأسعار الطاقة تستقر والصين لن تنهار.

التطورات الإقليمية

- أعلنت هيئة النفط والغاز الوطنية **البحرينية** (بابكو) أنها وقّعت على تسهيلات "مرابحة" بقيمة 570 مليون دولار مع عدة مصارف لدعم الاستثمار في عدد من مشاريع النفط والغاز لمدة خمس سنوات على نطاق واسع داخل البلاد. وتمّ زيادة حجم التسهيلات بنسبة 60٪ بسبب طلب المستثمرين وتغطية الاكتتاب دون التوقعات.
- تستهدف **السياسة المصرية الجديدة،** الذي كشف عنه رئيس الوزراء خلال البرلمان الأسبوع الماضي تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 5 6٪، ويهدف إلى خفض العجز في الموازنة إلى أقل من 10٪ بحلول نهاية السنة المالية 2017 2018.
- وافق **مجلس الوزراء المصري على مشروع ميزانية الدولة** 2016 2017 الذي يتوقّع عجزًا قدره 9.9٪ ويقدّر أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5 6٪. وتتوقّع الحكومة أن تلقي 627 مليار جنيه في الإيرادات بما في ذلك 434 مليار جنيه من الضريبة على القيمة المضافة (التي لم تُطبّق بعد).
- سجّلت **مصر عجزًا في الحساب الجاري** بقيمة 8.9 مليار دولار في تموز/يوليو كانون الأول/ديسمبر 2015 (النصف الأول من السنة المالية)، أي أكثر من ضعف العجز المسجّل في نفس الفترة من العام الماضي والذي بلغ 4.3 مليار دولار. ويرجع ذلك جزئيًّا إلى انخفاض في صافي التحويلات (تراجع الى 3.99 مليار دولار في الربع الثاني مقارنة بـ 5.8 مليار دولار في الربع الثاني في العام السابق) وانخفضت التحويلات الرسمية الصافية إلى 10.3 مليون دولار بعدما كانت 1.13 مليار دولار قبل عام.
- قال رئيس **البورصة المصرية** أنه يتوقع إدراج 14 شركة جديدة في البورصة في اكتتاب عامّ أولي في الأشهر المقبلة. على صعيد أخر ، كشف محافظ البنك المركزي أن بنك القاهرة يسعى لزيادة رأس مالية عن طريق طرح 20٪ من اسهمه في البورصة قبل نهاية العام. وذكر أيضًا أن مصر والكويت سيطرحان في البورصة 20% من حصصهم في البنك العربي الأفريقي الدولي.
- من المتوقع أن تستثمر **الصين** 30 مليار دولار في المشاريع **المصرية** في المنسوجات ومحور تنمية قناة السويس، ومشاريع التنقيب عن الغاز الرئيسية في العامين المقبلين، وفقًا لمحافظ البنك المركزي.
- بلغ **المعروض النقدي في مصر** 17.5٪ على أساس سنوي ليصل إلى 1.924 تريليون جنيه في شباط/فبراير.
- يتوقّع **العراق** الحصول على **دعم مالي** تصل قيمته إلى 6.4 مليار دولار في العام 2016 من المانحين والمنظمات الدولية، بحسب وكالة رويترز نقلًا عن وزير المالية. وتسير المحادثات مع صندوق النقد الدولي بشكل جيد ويمكن الموافقة على

ترتيبات مؤقتة في وقت مبكر في حزيران/يونيو، وإطلاق مساعدات دولية بقيمة 15 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وعلاوة على ذلك، وقّعت الدولة على قرض بقيمة 220 مليون دولار مع اليابان لسدّ فجوة التمويل في ميزانيتها.

- تباطأ **نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن** إلى 2.4٪ في العام الماضي، منخفضًا عن نسبة العام 2014 التي بلغت 3.1٪ .
- على الرغم من أنّ مجلس الأمة **الكويتي** قد وافق بالفعل على **وثيقة الإصلاح الاقتصادي**، والتي تشمل ارتفاع الوقود والكهرباء وتعرفة المياه، فإنه لا يزال يتطلب إحالة الوثيقة إلى اللجنة الاقتصادية البرلمانية. وقال مصدر في المجلس الأعلى للتخطيط أن الموعد المترقّب لتنفيذ ذلك سيكون إما بداية الربع الرابع من هذا العام أو بداية العام المقبل، بخاصةٍ أنّ الأمر يستغرق وقتًا لإرسال موافقة البرلمان للحكومة.
- انخفضت **الصادرات الصناعية في لبنان** بنسبة 7.3٪ على أساس سنوي لتصل إلى 706.3 مليون دولار في الربع الرابع، وشكّلت المعدات الكهربائية أكبر قطاع فرعي (تسجيل 158.2 مليون دولار) وتتصدّر المملكة العربية السعودية قائمة الدول المستوردة لهذه الفئة بقيمة 23.7 مليون دولار.
- ارتفع **فائض التجارة الخارجية** في دولة **قطر** بنسبة 3٪ على أساس شهري ليبلغ 7.4 مليار ريال قطري في شباط/فبراير، على الرغم من تسجيل تراجع على أساس سنوي بنسبة 53.5٪. بقيت اليابان وكوريا الجنوبية والهند الوجهات التصديرية الرئيسية، في حين كانت الولايات المتحدة البلد المنشأ لواردات قطر.
- بلغ **عدد السكان في قطر** حول 2.53 مليون بحلول نهاية آذار/مارس، بانخفاض 0.7٪ على أساس شهري ولكن بزيادة 7.7٪ على أساس سنوي، وفقًا لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء.
- تعمل **الهيئة العامة السعودية (ساجيا)** على **تبسيط إجراءات الترخيص للشركات الأجنبية** بما في ذلك تخفيض عدد الوثائق المقدمة من مقدّمي الطلب ممّا يؤدي إلى انخفاض المدّة لأقل من 5 أيام، والقدرة على تمديد تراخيص تصل إلى 15 عام، وإدراج تحسينات في تأشيرات رجال الأعمال.
- تراجع **صافي الأصول الأجنبية في المملكة العربية السعودية** 1.7٪ على أساس شهري و17.3٪ على أساس سنوي إلى 2.19 ترليون ريال في شباط/فبراير وهو أدنى مستوى منذ أيار/مايو 2012. وانخفضت ودائع البنوك في الخارج 2.8٪ على أساس شهري لتصل إلى 133 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية 0.7٪ أي 395 مليار دولار أمريكي.

- يتوقع **معهد التمويل الدولي** أن تحافظ **دول مجلس التعاون الخليجي** على ربط عملاتها بالدولار خلال "السنوات القليلة المقبلة". وفي تقرير صدر مؤخّرًا، لوحظ أنّ "نسب الديون العامة في دول مجلس التعاون الخليجي منخفضة نسبيًّا، الإحتياطات المالية كبيرة والسياسات المالية الحكيمة المخطط لها متزامنةً مع انتعاش متواضع في أسعار النفط العالمية، ستؤدي إلى استدامة الموقف المالي والسماح بحماية ربط العملات، على الأقل في السنوات القليلة المقبلة."

نظرة معمّقة حول الإمارات العربية المتحدة

- ازداد **نموّ دولة الإمارات العربية المتحدة** بين 3.5 4.5٪ في العام 2015، بدعم من التجارة والسياحة والخدمات المالية، وفقًا لتقديرات غرفة دبي للتجارة.
- سيتمّ إعطاء مهلة 90 يوم **للشركات الصغيرة والمتوسطة** التي **اقترضت** 50 مليون درهم وأكثر من **البنوك الإماراتية** والتي لم تقدر من تسديد هذا الدين قبل اتخاذ أي إجراء قانوني بشأن السداد. خلال هذا الوقت، سيتوصّل المقرضون إلى اتفاق حول كيفية إدارة هيكلة الديون للمقترض أو إعادتها، من قبل البنك. ومن المرجح أن تحدّ هذه الخطة التي حصلت على موافقة البنك المركزي من الارتفاع المفاجئ في التخلف عن السداد.
- وانخفضت **نسبة التجارة غير النفطية الخارجية في دبي** 3.6٪ على أساس سنوي لتبلغ 1.283 مليار درهم في العام الماضي. هذا، وشكلت الواردات 796 مليار درهم أو 62٪ من الإجمالي والصادرات 132 مليار درهم وإعادة التصدير 355 مليون درهم. وظلّت الصين أكبر شريك تجاري لدبي في العام 2015، مع تعاملات تصل قيمتها إلى 176 مليار درهم.
- تمّ **استحداث رسوم جديدة في مطار دبي**: سيحتاج جميع الركاب، بما في ذلك الذين يمرّون عبر دبي، إلى دفع 35 درهم كرسم خدمة لاستخدام مرافق المطار. وسيتمّ تحويل الرسوم التي تمّ جمعها من مطار دبي إلى الخزينة العامة لحكومة دبي. ومن المتوقع أن تدعم هذه الرسوم المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية للمطارات.
- بلغ **مؤشر الإنتاج الصناعي في أبو ظبي** 37.6٪ على أساس سنوي في الربع الرابع العام الماضي، بفضل طفرة "صناعة الآلات والمعدات" (+ 688.3٪)، و "صناعة الجلود والمنتجات ذات الصلة" (+ 134.1٪) في القطاعات الفرعية.
- ذكرت **شركة "مبادلة" الإماراتية** زيادة على أساس سنوي بنسبة 12.4٪ في أرباح العام الماضي، مع عدم ضخ سيولة جديدة من الحكومة في الشركة للمرة الأولى خلال 8 سنوات.

- كشفت **بلدية دبي** أن **استثماراتها للمشاريع العامة** بلغت 3.5 مليار درهم، وكان العائد على الاستثمار من مشاريع البلدية 7.7٪ في العام 2015(272.3 مليون درهم).